

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: 1 يولية 1999

لأول مرة في تاريخ إسرائيل: غالبية وزراء حكومة باراك من اليهود الشرقيين

الوزارة الجديدة تعرض على الكنيست يوم الاثنين المقبل لمنحها الثقة

قل ابيب: نظير مجلي

تشير المعطيات الأولية عن الحكومة التي يقوم بتشكيلها رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب إيهود باراك، إلى أنها تنطوي على «انقلاب طائفي» إذ إن غالبية الوزراء فيها (10 - 11 من مجموعة 18 وزيراً)، سيكونون من اليهود الشرقيين، وذلك لأول مرة في تاريخ إسرائيل. والوزراء الشرقيون المتوقع تعيينهم هم: ديفيد ليفي المرشح لوزارة الخارجية (من أصل مغربي)، وشلومو بن عامي (من أصل تونسي) وداليا ايتسنيك (ولدت في القدس لوالدين عراقيين) وربما بنيامين بن اليسعازر (من أصل عراقي) وجميعهم من حزب إسرائيل

واحدة (تحالف حزب العمل مع حزبي «غيشر» و«ميام») ولم تحدد بعد الوزارات التي سيتسلمونها. يضاف إلى هؤلاء ران كوهين وزير التجارة والصناعة عن حزب ميرتس (من أصل عراقي) واسحق ليفي، وزير الإسكان وقائد حزب «المفدال» (من أصل مغربي)، واسحق مردخاي قائد حزب المركز وزير المواصلات (من أصل كردي عراقي) والوزراء الأربعة من حزب «شاس» (الذين لم تحدد أسماءهم بعد ولكن كل نواب هذا الحزب في الكنيست، هم من اليهود الشرقيين). ويذكر أن حكومة نتنياهو الحالية تضم 8 يهود شرقيين من مجموع 20 وزيراً، وسابقتها حكومة رابين (1996 - 92) ضمت 5 يهود شرقيين من مجموع 22

وزيراً، وحكومة الوحدة القومية برئاسة تبادلية (شمعون بيرس واسحق شامير) ضمت 9 وزراء شرقيين من مجموع 25. أما حكومة مناحم بيغن الأولى (سنة 1977)، والتي ربحت المعركة آنذاك بفضل تأكيدها على مكافحة الظلم ضد اليهود الشرقيين، فلم تضم سوى 3 وزراء شرقيين من مجموع 21 وزيراً وحكومته الثانية انخفض فيها تمثيل الشرقيين إلى وزيرين اثنين فقط من مجموع 19 وزيراً. وهكذا كانت الصورة طيلة سنوات قيام إسرائيل. وينشغل باراك هذه الأيام في اتمام جهوده لتشكيل الحكومة الجديدة، والتي ستعرض على الكنيست في يوم الاثنين المقبل لمنحها الثقة وتستند إلى 75 نائباً على الأقل هم: 26 نائباً من

إسرائيل واحدة، و17 نائباً من شاس، 10 نواب من ميرتس، 6 نواب من المركز، و6 نواب من حزب اليهود الروس، و5 نواب من حزب المفدال، و5 نواب من حزب «يهود هتوار».

وهناك احتمال أن ينضم إلى الائتلاف حزب العمال النقابي بزعامه رئيس النقابات، عمير بيرتس (له نائبان فقط، ويطلب بوزارة. لكن باراك يرفض منحها حقيبة وزارية باعتبار أن المفتاح للحصول على وزير هو 4 نواب على الأقل).

وهددت الأحزاب العربية (10 نواب) بأن تصوت ضد حكومة باراك بسبب تجاهله لها في تشكيل الائتلاف وتوجهه الواضح ضد ضمها إلى حكومته. وكان من المقرر أن يعقد جلسة

معهها مساء أول من أمس، لكنه طلب تأجيل الجلسة بسبب انشغاله بتشكيل حكومته. وأعلن حزب «شاس» أمس موافقة مبدئية للمشاركة في الحكومة مما يؤمن لباراك أغلبية كبيرة في الكنيست. وقال الحاخام رفائيل بن حاسي المتحدث باسم قيادة الحزب «إن القيادة أعطت موافقتها المبدئية على مشاركة شاس في الحكومة، وأن الاتفاق النهائي مرتبط بالترتيبات المتعلقة بوزارة الديانات». وكان باراك قد توصل إلى اتفاق مع شاس والحزب الوطني الديني بحيث يحصل شاس على وزارة الديانات بينما يحصل الحزب الوطني على منصب نائب الوزير ومنصب المدير العام في وزارة الديانات.